



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٧/رمضان/١٤٢٩هـ الموافق ٢٠٠٨/٩/١٧ برئاسة القاضي السيد مدحت العمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق الساسي و جعفر ناصر حسين و أنرم طه محمد و أنرم أحمد بلان و محمد صائب النقشبندي و عبود صالح الشبيبي و ميخائيل شمشون فيس جورغيس و حسين أبو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

التميز (المدعي) / صالح حسين صالح
التميز عليه (المدعى عليه) / رئيس ديوان الولف الشعبي إضافة لوظيفته

الاعتراض

أقام المدعي (التميز) الدعوى أمام مجلس الانضباط العام وسجلت بالعدد ٣٨٦/م/٢٠٠٧ في ٢١/١٠/٢٠٠٧ وبين ان اللجنة التحقيقية في ديوان الولف الشعبي أصدرت قرارات غير صحيحة ضده بصفته متولياً على وقف والده والتمثلة في (إحالته الى المحاكم وسحب يده في إدارة الولف ووضع اليد على العطار ٠٠٠ الخ) ولقد المدعي اعترضه على قرارات اللجنة إلا أن الدائرة لم تستجب او ترد عليه وبناءً عليه طلب المدعي (التميز) إلغاء قرارات اللجنة التحقيقية المذكورة آنفاً ، وبعد إجراء المرافعة الحضورية بتاريخ ١٨/١١/٢٠٠٧ تقرر إحالة الدعوى الى محكمة القضاء الإداري للنظر فيها حسب الاختصاص كما عين يوم ٢/١٢/٢٠٠٧ للحضور أمام المحكمة المذكورة وبناءً على قرار الإحالة سجلت الدعوى بالعدد ٨٦/لقضاء ادري/٢٠٠٨

(٣-١)



وبعد التاثيرات المستمرة إجمالاً لدفع كلا الطرفين تم تعيين موعد للمرافعة إصدار القرار في ٢٠٠٨/٧/٨ وبعد إجراء المرافعة الحضورية الطلية والإطلاع على المستندات المبرزة أصدرت المحكمة حكمها المرقم ٨٩/قضاء اداري / ٢٠٠٨ في ٢٠٠٨/٧/٨ المتضمن رد دعوى المدعي شكلاً وتعويضه الرسم المدفوع ولحم قناعة المدعي (المميز) بالقرار المذكور فقد سائر الى الظن به تمييزاً أمام المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٣ طلياً نفسه وللأسباب المبينة في اللائحة التمييزية .

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الظعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً . ولدى النظر في الحكم المميز وجد ان المميز (المدعي) أقام الدعوى أمام محكمة الانضباط العام ودفع الرسم عنها بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢١ وإنها أحيلت في محكمة القضاء الاداري للنظر فيها من جهة الاختصاص الوظيفي . وعند نظر الدعوى من محكمة القضاء الاداري والسؤال من المدعي عن التظلم لاجاب في الجلسة المؤرخة ٢٠٠٧/١٢/٢ انه قدم تظلماً عن الأثر المطعون فيه بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٧ ولم يتم الرد عليه وحيث انه أقام الدعوى بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢١ ودفع الرسم عنها بتاريخ المذكور وعليه تكون الدعوى مقامة خلافاً لأحكام نص الفقرة (و) من البند (ثانياً) من المادة (٧) من قانون مجلس شوري الدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٩ التي أوجبت إقامة الدعوى بعد مضي ثلاثين يوماً من تأريخ الطلب إذا لم يتم الإجابة على التظلم وتكون

(٢-٣)



الدعوى محكمة بالرد شكلاً . وحيث ان الحكم المميز قضى ببرد الدعوى
للسبب المذكور فيكون صحيحاً وموافقاً للقانون لئلا ترد تصديقه ورد الطعون
التمييزية وتعميل المميز رسم التمييز وصدور القرار بالاتفاق في
١٧/رمضان/١٤٢٩ هـ الموافق ٢٠٠٨/٩/١٧ م .

الرئيس
مدحت المعمود

العضو
فاروق محمد الساسي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
اکرم ظه محمد

العضو
اکرم احمد باهان

العضو
محمد صائب الشيباني

العضو
عہود صالح التميمي

العضو
مبختاير شمشون نس كوركيس

العضو
حسين أبو التمن